

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٠٢

الأربعاء، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان أوستيروم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كواردا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرنتش

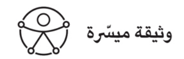
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/154)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/154)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد جيريميا كينغسلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك في دارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وينضم السيد مامابولو إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من الفاشر.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/154، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد مامابولو والسفيرة جوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لبولندا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

وإذ تشير إلى المذكرة الأخيرة لمجلس الأمن ٥٠٧ بشأن أساليب عمله (S/2017/507)، أود أن أشجع جميع المشاركين، الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. كما أن المذكرة ٥٠٧ تشجع مقدمي الإحاطات الإعلامية على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ونحث مقدمي الإحاطات الإعلامية أيضا على حصر ملاحظاتهم الأولية في ١٥ دقيقة أو أقل.

أعطي الكلمة الآن للسيد مامابولو.

السيد مامابولو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني مرة أخرى أن تتاح لي الفرصة لموافاة مجلس الأمن بمعلومات مستكملة عن الحالة في دارفور والمسائل المتعلقة بتنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومن المهم على نحو خاص أن نستعرض التقدم المحرز حتى الآن في أعقاب المرحلة الأولى من عملية إعادة التشكيل، لا سيما في ضوء الاستعراض الاستراتيجي المقبل للبعثة في نيسان/أبريل.

يغطي تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/154) الفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، التي بدأت فيها العملية المختلطة المرحلة الثانية من إعادة تشكيلها.

وفي إطار المرحلة الثانية، يجري تفعيل فرقة عمل جبل مرة. وتحقيقا لهذه الغاية، ومنذ كانون الثاني/يناير، شرعت البعثة في إعادة نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، فضلا عن الموظفين المدنيين، وذلك من أجل تعزيز عمليات فرقة عمل جبل مرة. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل عملية تشييد قاعدة عمليات مؤقتة في قولو. ومع ذلك، لا نزال نواجه تحديات في الوصول إلى قولو عبر كَبْكَابيه. واقدم وحدة من وحداتنا الهندسية المساعدة في تحسين حالة الطريق. إن قوة البعثة مُنظمة حاليا في قطاعين، وهما فرقة عمل جبل مرة، التي يقع مقرها في زالنجي، وقوة مساعدة الأمن الحكومي، التي تغطي المناطق الواقعة خارج منطقة عمليات فرقة العمل.

وعلاوة على ذلك، فإن المرحلة الثانية من إعادة التشكيل تنطوي أيضا على مواصلة تخفيض عدد الأفراد العسكريين إلى ٨ ٧٣٥ وأفراد الشرطة إلى ٥٠٠ ٢.

لقد خفضنا أيضا عدد الموظفين المدنيين ٤٢٢ موظفا، ونتوقع أن نخفضه أكثر من ذلك بنحو ١٥٨ موظفا في بداية هذا الشهر، بدأ نشر وحدات الشرطة المشكلة في مواقع الأفرقة التي انسحبت منها أو تناوبت عليها القوات العسكرية. ونتوقع أن تعمل وحدات الشرطة المشكلة بكامل طاقتها في مواقع الأفرقة في سرف عمرة، وكورما والشريف وماستيري بحلول ٣٠ آذار/مارس.

من السابق لأوانه إجراء تقييم واقعي لتأثير ذلك على الحالة الأمنية الشاملة وحماية المدنيين في المناطق التي انسحبت منها العملية المختلطة في إطار المرحلة الأولى من خطة إعادة تشكيل البعثة. وعلى الرغم من وجود بعض القيود الإدارية المتعلقة بالوصول التي تفرضها الحكومة، إلاّ أن البعثة تواصل العمل مع الحكومة من أجل التغلب على تلك التحديات والقيام بكل يمكنها القيام بها في إطار ولايتها للوصول إلى تلك المناطق ورصد الحالة فيها. ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على تقييم الأثر الناجم عن إغلاق مواقع الأفرقة المختلفة لكي نتمكن من تحديد الأثر المحتمل والفعلي لفك الارتباط في تلك المناطق.

وتتواصل الاشتباكات داخل الطوائف وفيما بينها في بعض المناطق في دارفور، وإن كان ذلك على نطاق محدود نسبيا. لقد عانينا أيضا من عدم الاستقرار في بعض المناطق، وهي في العادة مخيمات معدة للأشخاص المشردين داخليا يشوبها التوتر، مثل مخيمات كورما وحصاحيصا والحميدية. وتذكي نيران هذه الاشتباكات تغذيها بالدرجة الأولى قضايا اجتماعية - اقتصادية وسياسية طويلة الأمد لم تحل مما أبقى على الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور على مر السنين. وتقوم العملية المختلطة بالتدخل بطريقة بناءة في إطار استراتيجية البعثة لحماية المدنيين.

إن الجمود في عملية السلام في دارفور مستمر، على الرغم من الجهود العديدة المبذولة لدعم جهود الرئيس مبيكي ضمن جهودنا الجماعية لإقناع أطراف الصراع بتوقيع اتفاقات لوقف الأعمال القتالية والشروع في مفاوضات مباشرة. ولايزال إطار المفاوضات الرئيسية موضع خلاف. وأنا على تواصل مع الحركات المسلحة في دارفور، وكان آخر اجتماع عقدته معها في ١ آذار/مارس، في أديس أبابا. ونواصل حثها على الانضمام إلى المفاوضات على أساس وثيقة الدوحة بشأن إحلال السلام في دارفور. ومن ثمّ، أهيب بالبلدان المعنية الأعضاء في المجلس أن تستعمل قنواتها الثنائية لحث أطراف الصراع في دارفور على التوقيع على اتفاقات وقف الأعمال القتالية واستئناف المفاوضات، بما في ذلك استخدام نفوذها مع عبد الواحد لإقناعه بالاعتراف بعدم جدوى الحرب والانضمام إلى عملية السلام. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يزرع الأمل في قلوب سكان دارفور، بل في المجتمع الدولي بالفعل، في إحلال السلام الدائم في دارفور.

إن الحالة في دارفور الآن ليست كما كانت عليه في عام ٢٠٠٣. فباستثناء الاشتباكات المتفرقة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة، لا توجد حرب في دارفور بصورة عامة. وأعتقد أن تعديل ولاية العملية المختلطة ووضعها على مر السنين، ابتداء من القرار ١٧٩٦ (٢٠٠٧) إلى القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، كان اعترافا واضحا بتلك الحقيقة المتطورة. والسؤال الأساسي هو: ماذا نفعل بظروف السلام والاستقرار النسبيين في دارفور؟ لقد زرت خلال الأشهر القليلة الماضية مناطق مختلفة في دارفور للحصول على معلومات مباشرة عما يقوله سكان دارفور ويريدونه. باختصار، يقولون هناك سلام واستقرار إلى حد ما. ويشيدون بالعملية المختلطة للمساهمة في هذه الحالة؛ كما يعترفون بالأثر الإيجابي لعملية جمع الأسلحة من المدنيين التي

بدأتها الحكومة. ومع ذلك، كانت هناك بعض الشكاوى من بعض أعضاء مجتمعات الأشخاص المشردين داخليا فيما يتعلق بالافتقار إلى العدالة في عملية جمع الأسلحة من المدنيين. وعلى الرغم من ذلك، يريد الأشخاص المشردون داخليا العودة إلى مناطقهم الأصلية، ولكن في ظل ظروف مؤاتية. والأهم من ذلك، يريدون الموارد اللازمة للتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع.

عملا بالقرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القُطري، تواصل البعثة إيلاء أولوية للأنشطة الرامية إلى دعم تحقيق الاستقرار في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال اتخاذ المبادرات وتقديم المساعدة الهادفة إلى توطيد السلام والاستقرار النسبي السائد. وتجري مشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن الإطار المفاهيمي والسياساتي لتنفيذ ولاية تحقيق الاستقرار في دارفور. وعلى الرغم من الاستقرار النسبي، لا تزال هناك شواغل في هذا الصدد، بسبب انعدام الأمن وقضايا احتلال الأراضي وعدم تمكن العديد من المشردين داخليا من العودة إلى مناطقهم الأصلية. وفي هذا السياق، دأبنا على العمل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومة السودان، بحثا عن حلول دائمة لمشاكل الأشخاص المشردين داخليا.

ومما لاشكّ فيه أن هناك حاجة إلى قدر كبير من الموارد لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور. لذلك، أناشد جميع أعضاء المجلس الاضطلاع بدورهم، سواء من خلال الالتزامات الثنائية بالموارد المترتبة على بلدانهم أو عن طريق أنشطة الدعوة التي تشتد الحاجة إليها من أجل تحقيق الإنعاش والتنمية المبكرين في دارفور. وبما أن البعثة تشارك في مرحلة تحقيق الاستقرار، من واجبنا أن نفعل ذلك بطريقة توطد المكاسب التي حققها وجودنا على مر السنين ولا تعرضها للخطر. وينبغي أن تشتمل هذه الإجراءات ضخ الموارد من جانب المجتمع الدولي بهدف المساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن بسط وتوطيد سلطة الدولة على جميع أنحاء دارفور. وفي السياق نفسه، أود أن أحض المجلس على ضمان تعبئة الموارد الكافية، وأن تكون متناسبة مع وتيرة عمل العملية المختلطة للخفض التدريجي في عدد موظفيها للاستمرار في عملية توطيد الاستقرار.

في الختام، أود بالنيابة عن البعثة، أن أعرب عن امتناننا للمجلس على دعمه الهام. لا سيما ونحن نشرع في هذه المرحلة الحاسمة من انخراط العملية المختلطة في دارفور، سنحتاج إلى المزيد وليس القليل من دعم المجلس السخي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مامابولو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة رونيكا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٣ (أ) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية للمجلس عن عمل لجنة الجزاءات المفروضة على السودان والتي تشمل الفترة من ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨. ويسرني أن أدلي بهذه الإحاطة الإعلامية الأولى بصفتي رئيسة اللجنة في أعقاب الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مامابولو عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مما سيساعد على زيادة التآزر بين اللجنة والعملية المختلطة.

في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تحت قيادة سلفي، السفير فولوديمير يلشنكو، ممثل أوكرانيا، اجتمعت اللجنة للاستماع إلى عرض من فريق الخبراء عن تقريره النهائي (انظر S/2017/1125) ولمناقشة توصيات الفريق. لن أكرر النتائج التي خلص إليها التقرير النهائي، لأنه أُحيل إلى أعضاء المجلس مباشرة بعد اجتماع اللجنة. وفي اليوم التالي، أصدرت اللجنة نشرة صحفية مع موجز للاجتماع.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى التوصيات الثلاث الموجهة إلى اللجنة في التقرير النهائي لفريق الخبراء.

واقترح فريق الخبراء في التوصية (أ) أن تواصل اللجنة رصد وجود متمردي دارفور في ليبيا وجنوب السودان وأنشطتهم. وفي إطار متابعة هذه التوصية، وافقت اللجنة على تشجيع فريق الخبراء على مواصلة التعاون مع لجان الجزاءات المعنية الأخرى وأفرقة الخبراء التابعة لها. كما وافقت اللجنة على النظر في تنظيم اجتماعات مشتركة مع اللجان الأخرى حسب الضرورة.

وفيما يتعلق بالتوصية (ب)، أبلغ فريق الخبراء اللجنة في ٣٠ كانون الثاني/يناير بأن التعديلات المقترح إدخالها على قائمة الجزاءات الواردة في التقرير النهائي قد أغفلت عن غير قصد معلومات عن تحديد الهوية، ثم زودت اللجنة بعد ذلك بتعديلات مقترحة منقحة. وتنظر اللجنة حاليا في هذه التعديلات على القائمة وفي أسماء ثلاثة أفراد.

وفيما يتعلق بالتوصية (ج)، بعثت اللجنة في ٣٠ كانون الثاني/يناير رسالة إلى الممثل الدائم للسودان، مشجعة حكومة السودان على إصدار تعليمات إلى وكالة مراقبة الحدود لرصد الحركة عبر الحدود للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة. وفي ٢ شباط/فبراير، عقدت اللجنة اجتماعها الخامس مع السودان ودول المنطقة من أجل مناقشة تنفيذ التدابير. وشاركت السودان وثماني دول من المنطقة – جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومصر، وإريتريا، وإثيوبيا، وليبيا، وجنوب السودان، وأوغندا – في هذا الاجتماع. ويركز الاجتماع على التقرير النهائي لفريق الخبراء. وفي أعقاب إحاطة إعلامية قدمها الفريق عن تقريره النهائي، تبادل السودان ودول المنطقة الآراء بشأن النتائج التي توصل إليها الفريق. كما أكدت الدول المدعوة على التزامها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. واتفقت اللجنة والدول المدعوة على الاستفادة من روح التعاون من خلال الحوار البناء. وتم نشر موجز الاجتماع في بيان صحفي صدر في ٨ شباط/فبراير.

وخلال اجتماع اللجنة، في ٢ شباط/فبراير، أعلمتها باعتزامي إجراء زيارة إلى السودان في نيسان/أبريل. وكنت قد ناقشتها بصورة غير رسمية مع الممثل الدائم للسودان، وتلقيت ردا إيجابيا. وستكون تلك الزيارة ثالث زيارة يقوم بها رئيس اللجنة إلى السودان، في أعقاب الزيارة الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والثانية في أيار/مايو ٢٠١٧. ووافقت اللجنة على مشروع الاختصاصات للزيارة في ١٢ آذار/مارس. وهي الآن تنتظر موافقة حكومة السودان.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، تلقت اللجنة رسالة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، اقترح فيها أسماء خمسة أفراد للعمل في فريق الخبراء الموسع حديثا عملا بالقرار ٢٤٠٠ (٢٠١٨)، المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨. ولم يكن لدى اللجنة أي اعتراض على أربعة من المرشحين، ولكن قام ثلاثة من أعضاء اللجنة بتعليق ترشيح الشخص الخامس. وفي اليوم نفسه، تلقت اللجنة من فريق الخبراء مشروع مذكرة مساعدة على التنفيذ بشأن متطلبات وثائق المستعمل النهائي بموجب القرار ١٩٤٥ (٢٠١٠). وقد أعد الإشعار في إطار متابعة التوصية (أ) من أول تقرير لفريق الخبراء. والإشعار المقترح هو الآن قيد نظر اللجنة.

وتلقت اللجنة استكمالين فصليين من فريق الخبراء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ٦ شباط/فبراير و١٢ آذار/مارس، وتقريرا عن التنفيذ من إحدى الدول الأعضاء. وأصدرت اللجنة تقريرها السنوي لعام ٢٠١٧ بوصفه الوثيقة S/2017/1081، وهي متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فرونتيسكا على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما نشكر السفير جيريميا كينغسلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك

لدارفور ورئيس الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، والسفيرة جوانا فرونتيسكا، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي في دارفور (S/2018/154) وتقرير فريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) (انظر S/2017/1081).

ونعتقد أن الهدوء النسبي والاستقرار في دارفور يبعثان على التفاؤل. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية، الأمر الذي أسفر عن أكثر من ٢,٧ مليون مشرد، وإزاء حالة حقوق الإنسان، التي تؤثر أساسا على النساء والأطفال. ونرحب بأول زيارة تقوم بها براميلا باتن إلى السودان بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. كما نشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، التي وقعت في آذار/مارس ٢٠١٦ من جانب حكومة السودان، فضلا عن الزيارة التي قامت بها السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وينبغي لحكومة السودان أن تواصل جهودها الرامية إلى حماية شعبها من هذه الجرائم المروعة، وأن تتيح للضحايا إمكانية الاحتكام إلى القضاء ومعاقبة المسؤولين عنها.

فيما يتعلق بالأمن، ونظرا للاستقرار النسبي، نود أن نرحب بانخفاض عدد الاشتباكات بين القبائل، ومختلف مبادرات المصالحة، فضلا عن إنشاء آلية مشتركة لتنظيم الزراعة ومنع سرقة الماشية. ونرحب أيضا بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين العملية المختلطة وحكومة السودان من أجل افتتاح قاعدة مؤقتة في قولو، ثم نقل ملكية الأراضي، والزيارة التي قام بها نائب رئيس جمهورية السودان إلى دارفور والتزامه بتنفيذ المشاريع الإنمائية في المنطقة. ويجب على حكومة السودان والدول الأعضاء كافة أن تتعاون بشكل فعال مع لجنة الجزاءات عن طريق جملة أمور من بينها كفالة مراقبة الحدود، ومنع توريد الأسلحة وتمويل الجماعات المتمردة، فضلا عن تقديم طلبات الإعفاءات في الوقت المناسب.

ومع ذلك، يجب أن تكمِّل هذه التدابير خطوات أخرى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع إذا كنا حقا نرغب في إحلال السلام الدائم في دارفور. ويجب معالجة أوجه الضعف والفقر وضعف المؤسسات في دارفور من أجل منع نشوب نزاعات أخرى. ونعتقد أن من الضروري تنفيذ الأحكام التي تنظم حيازة الأراضي، وضمان الأمن الغذائي، وإيجاد فرص العمل اللائقة للسكان. ويجب استئناف العملية السياسية وتشجيع المزيد من النساء والشباب على المشاركة فيها. ومن الأهمية بمكان إحراز تقدم في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والتوصل إلى اتفاق بشأن وقف دائم لإطلاق النار.

وفي الختام، نود أن نؤكد على الجهود التي تبذلها العملية المختلطة وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في تحقيق تلك الأهداف.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بياني بالإشادة المستحقة بالسيد جيريمايا كينغسلي مامابولو، الممثل الخاص المشترك لدارفور ورئيس الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن تقرير الأمين العام الذي يصدر مرة كل شهرين عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/154)، وشكره على ذلك وعلى جهوده الهائلة التي يبذلها على رأس هذه البعثة الهامة. كما أننا نهنئ ونشكر السفيرة جوانا فرونتيسكا، ممثلة بولندا، على إحاطتها الإعلامية المتبصرة والموضوعية، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

واستنادا إلى الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها للتو، فقد طرأ تحسن ملحوظ في الحالة الأمنية العامة في دارفور، مع وقوع اشتباكات قليلة جدا، إن لم تكن منعدمة، بين الحكومة والجماعات المسلحة في دارفور خلال موسم الجفاف، وهو أمر مشجع، وتم تسليط الضوء عليه في تقرير الأمين العام.

وتثني حكومة جمهورية غينيا الاستوائية على الحكومة السودانية لتهيئة البيئة والظروف المواتية لضمان تحقيق تحسن دائم في دارفور، وتحثها على مواصلة العمل من أجل تحقيق هذه الغاية. وندعمها دعما كاملا في بحثها عن حل نهائي يحقق سلام لا رجعة فيه في دارفور.

ولتحقيق هذا الهدف، تعتقد جمهورية غينيا الاستوائية أنه في المرحلة الراهنة، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تعزيز الدعم الذي يقدمانه للحكومة السودانية والعملية المختلطة بحيث يمكن أن يقوما بدورهما بمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة التي، في بعض الأحيان، يمكن أن تفضي إلى اشتباكات متفرقة يمكن أن تتفاقم. وتلك هي حالة الهجمات الطائفية، التي تتطلب بذل جهود الوساطة والمصالحة من أجل منع نشوب هذه النزاعات ووقفها.

وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى دعم الحكومة السودانية في إطار برنامجها لجمع الأسلحة. ويعد التنفيذ الكامل لهذا البرنامج أمرا بالغ الأهمية لا للمحافظة على السلام الحالي في دارفور فحسب، بل ولاستعادة السلام بصورة نهائية في المنطقة، لا سيما وأن ذلك البرنامج الحاسم يجري تنفيذه في منطقة جبل مرة، التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد.

وفي حين تثني جمهورية غينيا الاستوائية على الحكومة السودانية لقيامها بهذه الإجراءات، فإنها تحث الحكومة على أن ترصد عن كثب أنشطة قوات الدعم السريع خلال عملية جمع الأسلحة. ويجب أن تحث القوات على الامتناع عن التعامل مع المشردين داخليا، ولا سيما في وسط دارفور، وذلك للحيلولة دون تصاعد التوتر في المنطقة.

وبالتوازي مع الحالة الأمنية في دارفور، التي ما برحت تتحسن، وفقا للتقرير الذي قدمه اليوم السيد مامابولو، تود جمهورية غينيا الاستوائية أن ترى تحسينات مماثلة على الصعيد السياسي، مقترنا مع إحراز تقدم كبير في العملية السياسية وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور من أجل تأمين وقف إطلاق النار التام. وفي هذا الصدد، يجب تقديم دعما أكبر للعملية السياسية التي يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

ومن أجل تيسير جميع تلك الجوانب، يجب أن نقضي على جميع العراقيل. ولهذا السبب، نتقدم بالشكر مرة أخرى للسفيرة فرونيتسكا، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، للعمل الذي تقوم به اللجنة في رصد أنشطة الجماعات المتمردة في دارفور وليبيا وجنوب السودان بغية استكمال وفرض جزاءات جديدة لتعمل بمثابة رادع للأنشطة التي تعرقل جهود تحقيق السلام.

وفي الختام، نود أن نشيد مرة أخرى بالحكومة السودانية والعملية المختلطة لما تبذلاه من جهود لإحلال السلام في دارفور، ونحثهما على مضاعفة جهودهما من أجل الشعب السوداني بوجه عام وشعب دارفور بوجه خاص، وأن تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل الدعم اللازم لإحلال السلام وبناء السلام بغية ضمان إعادة بناء دارفور وإطلاق خطة لتنميتها.

السيد إنتشاوستي خوردان (بوليفيا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الممثل الخاص المشترك لدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، السيد جيريمياه مامابولو، على عرضه الشامل لتقرير الأمين العام الذي يصدر مرة كل شهرين S/2018/154. كما نشيد، من خلاله، بالعمل الذي تضطلع به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم

المتحدة في دارفور على أرض الواقع. وأخيرا، فإننا نتوجه بالشكر للسفيرة جوانا فرونيتسكا على تقريرها الذي يقدم كل ٩٠ يوم عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تكلمت فيها في هذه القاعة بصفتها الرئيسة، فإننا نتمنى لها كل النجاح في مهامها، ونعرب عن تأييدنا لهذه الدورة من عمل اللجنة.

ونشدد، في البداية، على الجوانب الإيجابية التي تم تسليط الضوء عليها في تقرير الأمين العام، لا سيما في مجال الأمن، الذي ظل مستقرا، كما هو الحال في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وحقيقة أنه لم تحدث مواجهات كبيرة بين الحكومة السودانية والجماعات المتمردة في دارفور أمر ضروري للحفاظ على الاستقرار والتركيز الجهود التي تبذلها الحكومة والعملية المختلطة بشأن توطيد السلام والمضي قدما في العملية السياسية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك ملكية الأرض، ودفع عجلة التنمية في دارفور.

كما نلاحظ التقدم المحرز في حملة جمع الأسلحة التي تقودها الحكومة. ونعتقد أن هذه العملية تساعد على تحسين الحالة الأمنية في دارفور. فنجاحها أمر أساسي لتحسين الأمن في المجتمعات المحلية، وبناء السلام المستقر والمستدام. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نتجنب الانقسام وأن نعزز التزام السكان المدنيين والميليشيات. وتتطلب هذه الحملة الحكومية، التي تتماشى مع عملية بناء السلام التي تضطلع بها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الدعم الحاسم من المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارة الحسنة التوقيت التي قامت بها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في دارفور، السيدة فيرجينيا غامبا. وننضم إليها في الاعتراف بالجهود المشجعة التي تبذلها حكومة السودان في تنفيذ خطة العمل الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. وندرك أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، ولكن قد تم إحراز تقدم كبير.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يؤسفنا أن الاشتباكات بين فصائل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد قد أسفرت عن حالات تشريد جديدة في جبل مرة. بيد أننا نلاحظ تحسن في وصول المساعدات الإنسانية إلى هذه المنطقة، التي كان يتعذر الوصول إليها سابقا. ومع ذلك، من الواضح أن حالة الأشخاص المشردين داخليا في العام تبعث على القلق، وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها الحكومة والعملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني، فإنها لا تزال تطرح العديد من التحديات. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي إقامة المشاريع التي ستمكن المشردين داخليا من الحصول على الخدمات الأساسية وتحسن نوعية حياتهم.

ونلاحظ أنه لم يتم الإبلاغ عن وقوع حالات جديدة من عرقلة المساعدة الإنسانية، الأمر الذي يجسد العلاقة الطيبة بين الحكومة ومختلف وكالات الأمم المتحدة والعمل المشترك بينهم. ويحدونا الأمل في مواصلة تحسين البيئة التشغيلية للعملية المختلطة. كما نعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالات الإنسانية الأخرى.

ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من أنواع الجرائم قد انخفضت بالمقارنة مع الفترة السابقة، يجب أن نضاعف جهودنا من أجل وضع حد للاحتجاز غير القانوني والعنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما العنف الجنسي والجنساني، ويجب أن نقدم المسؤولين عن تلك الأفعال إلى العدالة.

وترى بوليفيا أن الحالة السياسية لا تزال تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السودان. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لدعم تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

ونشدد على أن الحل الوحيد الممكن للحالة في هذه المنطقة هو القيام بعملية سياسية يمكن أن تعالج المسائل الجذرية للنزاع وما يترتب عليه من عواقب.

ولا بد أن نعزز الجهود الرامية إلى تسوية الخلافات بشأن وثيقة الدوحة وندعو الحركات غير الموقعة إلى المشاركة بشكل بناء في حوار مع الحكومة من أجل التوصل إلى وقف الأعمال القتالية بصورة نهائية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك لدارفور، السيد جيريمياه مامابولو، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وأعضاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ المسؤول عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسودان وجنوب السودان.

كما نشيد بالتقدم المحرز في عملية إعادة هيكلة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والنجاح في إنجاز المرحلة الأولى وإطلاق المرحلة الثانية. ويجب علينا ضمان تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري بغية كفالة الانسحاب الناجح من العملية المختلطة.

وفي الختام، فإننا نتطلع إلى الزيارة المقبلة لرئيس لجنة القرار ١٥٩١. وحري بنا استعراض التدابير التي فرضها المجلس على ذلك البلد للتأكد من أنها تتناسب مع الحالة الراهنة على أرض الواقع.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك الآخرين في الإعراب عن تقديرنا العميق للممثل الخاص المشترك مامابولو على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والسفيرة فرونيكا على تقريرها الأول عن فترة تسعين يوما من عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. ويؤيد وفدي الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/154) ويود أن يقدم الملاحظات التالية.

إن كازاخستان تشعر بالارتياح للتحسن المستمر في الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، فضلاً عن التعاون المتزايد بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونأمل أن حملة جمع الأسلحة التي أسهمت بشكل إيجابي في تحسن الحالة الأمنية وانخفاض الأنشطة الإجرامية عموماً، ستجرى على نحو شامل في ظل احترام حقوق المواطنين. ونرحب بتمديدات وقف إطلاق النار من جانب واحد من قبل أطراف النزاع، ويحدونا الأمل في أن تتخذ التدابير اللازمة لتنشيط عملية سياسية شاملة يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. ونأمل أن ييسر الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الرئيس البشير وأبو القاسم، زعيم حركة/جيش تحرير السودان – الثورة الثانية، تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وأن يسهم في كفالة العودة الطوعية للنازحين داخليا واللاجئين. وكازاخستان يسرها أن تحيط علماً بالانتهاء في توقيت مناسب من المرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة. ونتوقع أن تنفذ مرحلتها الثانية بنجاح وفقا للجدول الزمني المحدد.

وفي ضوء التحسن الكبير في الوضع الأمني، نحتاج الآن إلى إيلاء الأولوية لولاية بناء السلام التي تقوم بها العملية المختلطة، بما في ذلك دعم بناء القدرات والمشاريع السريعة الأثر وتدابير تحقيق الاستقرار المجتمعي. وينبغي أن تركز هذه الجهود على تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل للعملية المختلطة في دارفور وفريق الأمم المتحدة القطري للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، التي حددت الأولويات ذات الصلة بإحلال السلام المستدام في دارفور. ونعرب عن تأييدنا للزيارة المرتقبة التي ستقوم بها السفيرة فرونيكا، رئيس لجنة ١٥٩١، إلى الخرطوم. ونأمل أن تسهم الزيارة كذلك في تعزيز التعاون البناء بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية.

ختاماً، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لحكومة السودان لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك من خلال

توفير الخدمات الأساسية في المناطق النائية، وإيجاد حلول دائمة للنازحين داخليا وإجراء حملة جمع الأسلحة بنجاح.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفدي أن يشكر السيد جيريمياه مامابولو، الممثل الخاص المشترك لدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن تنفيذ ولاية العملية المختلطة. ونشكر أيضاً السفيرة يوانا فرونيكا، بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، على إحاطتها الإعلامية بشأن عمل اللجنة.

سأركز في بياني على المسائل التالية: تطورات الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية في دارفور، وتنفيذ ولاية العملية المختلطة.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، تشيد كوت ديفوار بالتقدم المحرز في مجال الأمن، وتلاحظ بارتياح التزام الحكومة السودانية بالعمل من أجل تهيئة مناخ مستقر وآمن لسكان دارفور. وترحب كوت ديفوار بكون حملة جمع الأسلحة التي بدأتها الحكومة قد أسهمت في انخفاض الجريمة والنزاعات الطائفية. ولذلك، يحث بلدي الحكومة على مواصلة هذه المبادرة من خلال تشجيع الشمولية واحترام حقوق الإنسان والالتزامات السابقة التي تهدف إلى تأمين الاستقرار في مخيم كلمة للمشردين داخليا. ويرحب الوفد الإيفواري بتمديد وقف إطلاق النار الساري والمتفق عليه بين الحكومة السودانية والجماعات المتمردة، ويدعو هذه الأخيرة إلى إبداء استعداد أكبر للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار من خلال الحوار.

وفيما يتعلق بالسياق السياسي، فإن كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء الجمود في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وبلدي يشجع الجهات صاحبة المصلحة على التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق بغية إيجاد حل دائم للأسباب الجذرية للنزاع لصالح الشعب السوداني. وإذ نرحب بالمبادرات التي اتخذها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان وجنوب السودان في استئناف الحوار الوطني وتنفيذ اتفاق الدوحة، فإن كوت ديفوار تدعو الجماعات المسلحة غير الموقعة إلى إيلاء الأولوية لمصالح سكان دارفور والانضمام إلى الاتفاق. ونظرا لأهمية إدارة الأراضي في النزاع السوداني، تشجع كوت ديفوار حكومة السودان على تنفيذ ”سياسة الحق في استرداد الأراضي“ بما يوفر حلاً لأحد الأسباب الجذرية للنزاع في أسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يرحب بلدي بتحسن الوصول إلى المساعدات الإنسانية في دارفور، بما في ذلك في منطقة جبل مرة. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء ما حدث مؤخراً من تشريد للأشخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما هو مسجل في تقرير الأمين العام (S/2018/154)، فضلاً عن تزايد خطر انعدام الأمن الغذائي. ولذلك، يدعو وفدي المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إلى الأشخاص المحتاجين، ويحث السلطات السودانية على مواصلة العمل على تهيئة بيئة تفضي إلى عودة السكان إلى مناطقهم الأصلية. وبالمثل، تشجع كوت ديفوار العملية المختلطة على مواصلة مساعدتها في تعزيز قدرة المؤسسات القضائية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل معالجة المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية.

وفيما يتعلق بالعملية المختلطة، يشيد بلدي بالجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في دارفور، ونهنئ البعثة على الإطلاق المقرر للمرحلة الثانية من إعادة التشكيل، عملاً بالقرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧). وعليه، ترحب كوت ديفوار بتحسن التعاون بين حكومة السودان والعملية المختلطة. وافتتاح موقع فريق قولو يدل على استعداد الحكومة لمساعدة البعثة في هذه العملية الهامة من أجل إرساء سلام دائم في دارفور. وبناء عليه، تدعو كوت ديفوار السلطات السودانية إلى مواصلة عملها وكفالة احترام أحكام اتفاق مركز القوات لتمكين العملية المختلطة من الاضطلاع بولايتها دون عائق.

ختاماً، يهنئ بلدي السفيرة يوانا فرونيكا على العمل الذي قامت به بصفتها رئيس لجنة ١٥٩١ للجزاءات المفروضة على السودان، ويؤكد مجدداً تأييده لزيارتها المرتقبة إلى المنطقة. كما يهنئ الحكومة السودانية على عملها في تحسين الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود مرة أخرى أن أشجع جميع المتكلمين على أن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، كما أتقدم بالتهنئة لسلفكم الممثل الدائم للكويت على إدارته الفاعلة لأعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير الماضي.

وأرجو أن يمكنني الوقت الذي أتحتموه لي لأعلق على تقرير السيد الأمين العام (S/2018/154)،ثم على بيان السيد جيريمياه مامابولو، ثم على بيان رئيسة لجنة الجزاءات، السيدة السفيرة جوانا فرونيتسكا، وبيانات أعضاء مجلس الأمن. وأعول على تفهمكم لهذا الوضع.

وأتوجه بالشكر الممثل الخاص المشترك في دارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، السيد جيريمياه مامابولو، على إحاطته الإعلامية وعلى تأكيده بأن الوضع في دارفور الآن يتسم "بالغياب العام لأعمال الحرب". وذلك هو أساس قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧) الصادر في حزيران/يونيه من العام الماضي، الذي حول الوضع في دارفور عمليا إلى مرحلة بناء السلام، هذه المرحلة التي تتكاتف فيها جهودنا جميعا من أجل بلوغه تماما وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل عام ٢٠٠٣.

كما أرجو أن أذكركم بهذا التحول الكبير في الحالة في دارفور منذ عام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠١٨. وقد كنت أنا شخصيا، مشاركا في كل هذه المراحل والعمليات بحثا عن السلام، سواء في تشاد أو في أبوجا أو في الدوحة أو في جنيف أو في أديس أبابا أو في بحردار أو في كل بقاع العالم. ويسرني ويشرفني أن نكون الآن نجني حصاد إصرارنا على السلام وعلى أهمية السلام وعلى أن السلام يشكل جزءا من عقيدة ومكونات الشعب السوداني طوال تاريخه.

وكذلك أشكر أعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم بالوضع في دارفور وعلى نصائحهم التي سنعمل بها بالتأكيد وعلى تفهمهم للمرحلة التي وصلت إليها العملية السلمية في دارفور وفي أنحاء السودان الأخرى المعنية. لقد اطلعنا على التقرير المعروض على مجلسكم المقدم باسم الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهو التقرير الدوري الذي يقدم كل ٦٠ يوما استعراضا لمجمل الأوضاع في دارفور. وما زلنا نرى المأزق الذي وضعت فيه العملية المختلطة ومن بعدها الأمانة العامة للأمم المتحدة بتقديم تقرير كل ٦٠ يوما عن الحالة في دارفور في الوقت الذي تشهد فيه دارفور استقرارا كاملا بل تقدما ملحوظا على كافة الصعد، مما جعل التقارير تتشابه تقريبا ولا تحمل جديدا. ونزيد على أن التركيز على عدم حمل هذه التقارير جديدا غير الأحداث والجنح الصغيرة المسجلة في مخافر الشرطة، ونؤكد على أن ذلك في حد ذاته دليل على ما توصلنا إليه في المجلس عن التحول الكامل للحالة في دارفور.

إن ما تم بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، الذي نص على البدء في عملية السحب التدريجي لقوات العملية المختلطة وإعادة تشكيل البعثة، يؤكد تماما صحة هذا القرار، بعد أن انتقلت الأوضاع في دارفور إلى مرحلة جديدة من بناء السلام والعمل على تثبيت ما تحقق من استقرار وأمن

وسلام في كل ربوع ولايات دارفور. وهذا ما ظلت تنادي به الحكومة السودانية منذ عام ٢٠١٥ بالذات، بضرورة التناسب والتكيف مع التحولات الكبرى التي حدثت في دارفور وتغيرت معها طبيعة وشكل الصراع الذي كان قائما، حيث لم يتبق من أزمة إقليم دارفور غير تبعاتها المتمثلة في قضية النازحين والقضايا التنموية وهي هم الدول النامية كلها، ولها صلة مباشرة بخطة السلام. ونرى أن الوقت قد حان الآن لأن يتغير نهج الأمانة العامة للأمم المتحدة ليتماشى مع موقف مجلس الأمن.

إن السودان، حكومة وشعبا، يستشرف الآن مرحلة جديدة من السلام والاستقرار والعمل الجاد لتحقيق التنمية المنشودة في دارفور وفي كل أجزاء البلد، وتعزيز أسس التعايش السلمي والانطلاق نحو البناء والتعمير؛ لا فرق في ذلك بين جهد رسمي أو شعبي، جماعي أو فردي. وقد شهد العالم وصول الفتاة السودانية امتثال محمود إلى الخرطوم في ختام رحلتها التي انطلقت بها سيرا على الأقدام من الفاشر إلى الخرطوم، خلال ٣٠ يوما وهي، بالمناسبة، مسافة بعيدة جدا. وقد لقيت هذه الخطوة، التي جاءت ترويجا لثقافة السلام المتأصلة لدى الشعب السوداني، كل الترحيب. ونرجو أن يكون هذا حافزا ومشجعا للمجتمع الدولي لدعم الحكومة السودانية وهي تتقدم مسنودة بإرادة أهل دارفور نحو تعزيز واستدامة السلام

في تنفيذ المشاريع المساعدة وأهمها حملة جمع السلاح من أيدي المواطنين بعد انتهاء الأسباب التي دفعتهم لاقتناء السلاح في عام ٢٠٠٣. وتفيد التقارير أن حملة جمع السلاح تسير بصورة ممتازة، حسب ما هو مخطط لها. وبالرغم من قلة الموارد وشح الإمكانيات، فإن العزم على تنفيذ الحملة يسهم في استمراريتها وتحقيق النجاح. وكما أكدنا لكم في بياننا السابق، فإن مسألة جمع السلاح مطلب أساسي لاستدامة الأمن والاستقرار. وقد شهد الجميع، وعلى رأسهم الأمين العام للأمم المتحدة، على الأثر الإيجابي لحملة جمع السلاح على الوضع الأمني في دارفور. ولذلك فإن الحكومة لن تألو جهدا في سبيل إنفاذ هذه الحملة. ونؤكد، في هذا الصدد، على أهمية الشراكة مع بعثة العملية المختلطة وعلى أهمية الحرص على المشاورات واللقاءات الراتبة مع الممثل المشترك للأمين العام والاتحاد الأفريقي في دارفور، الذي نهنئه على جهده المتواصل من أجل السلام في دارفور وفي أفريقيا.

ونتطلع، في بلدنا، إلى الانتهاء من المرحلة الثانية من تخفيض قوات العملية المختلطة واستكمال إغلاق المواقع المقررة في المرحلة الثانية وتخفيض قوام البعثة حسب ما نص عليه القرار ٢٣٦٣ (٢٠١٧). وأرجو التأكيد على أن الحكومة السودانية ستواصل تعاونها مع بعثة العملية المختلطة تمكينا لها من التنفيذ الكامل لولايتها. ونؤكد على أهمية هذا التعاون الذي شهدت به التقارير السابقة والتقرير الحالي في كل المجالات، خاصة ما يتعلق بتخليص الحاويات وتأشيرات الدخول وأذونات الحركة والوصول للبعثة وللشركاء في مجال العمل الإنساني، وكذلك الاستجابة لطلب البعثة بفتح قاعدة عمليات مؤقتة في منطقة قولو. إننا لا نزال ندعو العملية المختلطة، ومن خلفها إدارة عمليات حفظ السلام، إلى إعادة النظر في مسألة بناء الطريق البري زالنجي – قولو – روكرّو، لما يمكن أن يقدم هذا الطريق من فوائد جمة لأهالي المنطقة كلها بجانب تأهيل بعض المرافق الخدمية في المنطقة.

ونشكر رئيسة لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، على تقريرها، وكذلك نشكر مجلس الأمن على إعفاء عضو الفريق السابق، أبهاي كومار، من عضوية فريق الخبراء. ونرجو أن نؤكد هنا على ما أكده رئيس لجنة الجزاءات السابق بأن نظام الجزاءات يجب أن يكون مستجيبا للتحول الإيجابي العام للأوضاع في دارفور، على ضوء قرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، العام الماضي. ونرى أن ذلك لا يتم إلا بالتخفيض من عدد أعضاء فريق الخبراء وصولا لإنهاء عمله بالكامل ورفع هذه العقوبات. ونفيدكم بأن الحكومة السودانية

قد وافقت الآن على زيارة السفيرة جوانا فرونيتسكا، رئيسة لجنة الجزاءات للخرطوم، في الشهر القادم، نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وبالنسبة لما أورد بعض أعضاء المجلس عن أعداد النازحين، أرجو أن أشير إلى أن الممثلة المقيمة للأمم المتحدة في السودان، بالتنسيق مع مفوضية العون الإنساني، قد توصلت إلى العدد الصحيح.

بالنسبة لما أورده بعض أعضاء هذا المجلس، عن أعداد النازحين، أرجو أن أشير إلى أن الممثلة المقيمة للأمم المتحدة في السودان، بالتنسيق مع مفوضية العون الإنساني، قد توصلنا إلى العدد الصحيح قبل ستة أشهر لأعداد النازحين بأنهم لا يتعدون ١,٧ مليون نازح، ونتوقع الآن بعد مرور هذه الأشهر الستة أن يكون هذا العدد قد انخفض، ونرجو أن يتم الحرص على إيراد الأرقام الصحيحة التي تصدر عن الجهات المعنية في الأمم المتحدة.

ختاما، نحيي هذه الجهود الحثيثة المتكاملة التي تجري على قدم وساق لاستكمال عملية السلام، ونرحب مرة أخرى بحلول فجر بناء السلام، الذي يعني التنمية والتي تعني بدورها إنهاء الصراع والقضاء المبرم عليه، ويشكر وفد بلدي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على ما تقوم به في مختلف المجالات وعلى تضحيات حفظة السلام خلال الأعوام الماضية، كما يشكر البلدان المساهمة بقوات أو وحدات من الشرطة، ويجدد استعداد حكومة السودان للتعاون مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين في كل ما له صلة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وضمان نجاح عملها، حتى تغادر آخر مكوناتها أراضي بلدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو أعضاء المجلس الآن لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.